الأمم المتحدة AS

Distr.
GENERAL

A/54/209
S/1999/859
9 August 1999
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون
البند ٧٧ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*
استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية عشرة: تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي: أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا

مجلس الأمن
السنة الرابعة والخمسون

رسالة مؤرخة ٢ آب/أغسطس ١٩٩٩ موجهة
إلى الأمين العام من الممثل الدائم للكاميرون
لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه تقرير الحلقة الدراسية شبه الإقليمية الرفيعة المستوى عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقريركم عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها التي عقدت في ياوندي (الكاميرون) في الفترة من ١٩ إلى ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٩ في إطار أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا (انظر المرفق).

وأرجو أن تتفضلوا بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٧٧ (أ) من جدول الأعمال المؤقت ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مارتين بيلينغا أوبوتو
السفير
الممثل الدائم

* A/54/150.

99-23221 200899 210899

مرفق

لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا

تقرير الحلقة الدراسية شبه الإقليمية الرفيعة المستوى بشأن دراسة وتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها

أولا - مقدمة

في إطار برنامج أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، انعقدت الحلقة الدراسية شبه الإقليمية الرفيعة المستوى بشأن دراسة وتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها، في ياوندي في الفترة من ١٩ إلى ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٩.

وكان عقد هذه الحلقة الدراسية قد تقرر أثناء الاجتماع الوزاري العاشر للبلدان الأعضاء في اللجنة المنعقد في ياوندي من ٢٦ إلى ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٨. وتأكيدا منهم لأهمية التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، منح المشاركون في هذا الاجتماع مكتب اللجنة ولاية "اتخاذ التدابير الملائمة من أجل تنظيم حلقة دراسية رفيعة المستوى ترمي إلى تسهيل تطبيق التوصيات ذات الصلة بوسط أفريقيا".

وشاركت البلدان التسع التالية الأعضاء في اللجنة في الحلقة الدراسية: بوروندي وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى ورواندا وسان تومي وبرينسيبي وغابون وغينيا الاستوائية والكاميرون والكونغو. ولم تحضر الجمهورية الشعبية لأنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية في الاجتماع رغم توجيه الدعوة إليهما.

ومن أجل أن تحقق هذه الحلقة الدراسية أهدافها بالكامل في مجال تعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة بوسط أفريقيا، عن طريق التطبيق الملائم للتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، كان كل بلد ممثلا بفئات اجتماعية لها تأثير حاسم في الحفاظ على مناخ من السلام والأمن: الأطر المدنية والعسكرية العليا والنواب البرلمانيون وممثلو المجتمع المدني.

وقد مثل الأمين العام للأمم المتحدة في الحلقة الدراسية السيد هاليدو أودراوغو.

وتألفت أمانة الحلقة الدراسية من السيدات باميلا مابونغا ولوريان أوستين ونيكول موران ومن السادة إيفور ريتشارد فونغ وموسفيكي موانازالي وفردينان نجو نجو.

ورأس حفل الافتتاح سعادة السيد أوغستان كونتشو كوميني، وزير الدولة المكلف بالعلاقات الخارجية في جمهورية الكاميرون، ورئيس لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، على الصعيد الوزاري.

وتميز حفل الافتتاح أيضا بحضور الشخصيات المرموقة التالية:

- سعادة السيد جوزيف ديون نغوت: الوزير المفوض بمكتب وزير العلاقات الخارجية بالكاميرون، المكلف بشؤون الكومنولث؛

- سعادة السيد أدوم جارغوم، الوزير المفوض بمكتب وزير العلاقات الخارجية بالكاميرون، المكلف بالعالم الإسلامي؛

- سعادة السيد إيمانويل إيدو، كاتب الدولة في وزارة الدفاع بالكاميرون؛

- سعادة السيد أنتار جاسجاي، كاتب الدولة بمكتب وزير إدارة الأراضي بالكاميرون.

وألقي خطابان مهمان بهذه المناسبة من قبل:

- السيد هاليدو أودراوغو، موظف خارج الإطار باللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، وممثل الأمين العام للأمم المتحدة؛

- سعادة السيد أوغوستان كونتشو كوميني، وزير الدولة المكلف بالعلاقات الخارجية بالكاميرون.

وكان هذان الخطابان مصدر إلهام بالنسبة إلى المشاركين أثناء مناقشاتهم.

وقرر المشاركون أن يسندوا إلى مكتب اللجنة مهمة توجيه أعمال الحلقة الدراسية.

ورأس أعمال الحلقة الدراسية سعادة سفير الكاميرون السيد مارتين بيلنغا أوبوتو.

وتولى سعادة سفير بوروندي السيد جاك هاكيزيمانا مهمة المقرر العام.

وألقى السيد إيفور ريتشارد فونغ، مدير مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، كلمة استهلالية في الجلسة الافتتاحية.

ورأس حفل الاختتام أيضا سعادة السيد أوغوستان كونتشو كوميني، وزير الدولة المكلف بالعلاقات الخارجية في جمهورية الكاميرون.

وتناولت أعمال الحلقة الدراسية الموضوعات التالية:

الموضوع الأول: **تصنيف النزاعات والأزمات في وسط أفريقيا**

المتكلم: **السيد ويليام أوريليان إيتيكي إمبوموا**، رئيس البعثة الاستشارية للأمين العام للأمم المتحدة لمراقبة وجمع الأسلحة الخفيفة بالمنطقة الصحراوية الساحلية.

الموضوع الثاني: **آليات وطرق التسوية السلمية للنزاعات والأزمات.**
المتكلم: **السيد ويليام أوريليان إيتيكي إمبوموا**

الموضوع الثالث: **التدابير المحددة لمنع النزاعات وانعدام الأمن في وسط أفريقيا**
المتكلمان: **السيدان جون إيمانويل بوندي ولوران زانغ**

الموضوع الرابع: **تدابير استتباب السلام والمحافظة عليه**
المتكلم: **السيد موسيفيكي موانازالي**

الموضوع الخامس: **تدابير تعزيز السلام**
المتكلم: **الجنرال الشيخ عمر ديارا**

الموضوع السادس: **تعزيز القانون الإنساني الدولي**
المتكلمان: **السيدان جيلبير روفين لواباكي ودانييل أوبورغير**

الموضوع السابع: **تعزيز الحكم السليم الدائم والتنمية المستدامة**

الموضوع الفرعي الأول: **تعزيز الحكم السليم**
المتكلمان: **السيدان جان جاك ندودومو ودافيد أبويم آشويي**

الموضوع الفرعي الثاني: **تعزيز التنمية المستدامة**
المتكلمان: **السيدان مارتين زي - نلو ودافيد اتشيونو**

ثانيا - سير أعمال الحلقة الدراسية

وفقا للمنهجية التي وضعها المنظمون، تضمنت الحلقة الدراسية بياوندي عروضا مكثفة لكل عرض على حدة قدمها خبراء ذوو مستوى عال وكفاءة وتجربة معترف بهما وتلى هذه العروض تبادل نشط وبناء مع المشاركين نجمت عنه توصيات وجيهة بشأن التدابير المحددة اللازم اتخاذها لتعزيز السلام والأمن والاستقرار والتنمية في وسط أفريقيا.

١ - ففيما يتصل بالموضوع المتعلق بتصنيف النزاعات والأزمات في وسط أفريقيا، استُعرضت مختلف أسباب النزاعات التي ما برحت تمزق المنطقة دون الإقليمية. وقد مكن تعداد عوامل نشوب النزاعات من رؤية السيادة الواضحة للنزاعات الداخلية: الصراعات الإثنية، والتدهور العام في حكم لدولة القانون، والقصور الديمقراطي لدى السلطات السياسية، والسياسات القاصرة في مجال الإدارة، والفقر، والتخلف، والمطالب

السياسية المرتبطة بالهوية، وتسييس الإثنيات، وأوجه القصور في مجال إعادة إدماج المقاتلين السابقين ومشاكل المجال الحيوي، والصعوبات الاقتصادية إلى آخره.

كما تمت الإشارة إلى بعض النزاعات القائمة فيما بين الدول، التي ترجع أسبابها بصورة أساسية إلى الرغبة في السيطرة على الموارد الطبيعية، والرغبة في الاستحواذ على السلطة، والمشاكل الناجمة عن اللاجئين، والمطالب الإقليمية والمنازعات الحدودية، إلى آخره. وقدمت اقتراحات للحل تم تكييفها حسب كل حالة على حدة.

٢ - أما فيما يخص الموضوع المتعلق بآليات وطرق التسوية السلمية للنزاعات والأزمات، فقد تمت دراسة مختلف طرق التسوية السلمية للنزاعات والأزمات الممكن استخدامها للاستجابة للمشكلات المطروحة في وسط أفريقيا: الوساطة والتفاوض والمساعي الحميدة والتحقيق والتسوية القضائية.

وتعلق النهج المختار بالتحليل التاريخي لوضع آليات منع الأزمات وإدارتها وتسويتها سلميا في إطار منظمة الوحدة الأفريقية. وقد مكن هذا التحليل من إبراز أهمية وضرورة المبادرات الدولية التي تقوم بها دول أو شخصيات سياسية أو منظمات دولية من أجل إعادة السلام إلى نصابه في حالات النزاعات المسلحة. كما أنه مكن من الإشارة إلى بعض الصعوبات التي تُواجه عموما جهود السلام والمتعلقة بصورة رئيسية بالتعصب وغياب الرغبة الحقيقية في السلام والتعطش إلى الانتقام ورفض التعاون بنية حسنة والإحباطات المختلفة.

وقد أتاح تناول الأعمال التي قامت بها منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمات أفريقية شبه إقليمية من أجل إيجاد حلول لنزاعات حديثة من إبراز ما يلي:

- ضرورة الدبلوماسية الوقائية المستندة، في جملة أمور إلى إنشاء آليات للإنذار السريع وإشراك ممثلي المجتمع المدني (الرؤساء العرفيون ومسؤولو الشؤون الدينية وشؤون الجمعيات أو الشباب ...الخ) في تنفيذ جهود السلام؛

- ضرورة القيام بأعمال قسرية لفرض السلام في بعض الحالات وخاصة في حالات النزاعات الداخلية؛

- أهمية إيجاد تعاون وثيق بين المنظمات الإقليمية الأفريقية والأمم المتحدة في مجال منع النزاعات وإدارتها وتسويتها.

٣ - وفي إطار دراسة الموضوع المتعلق بالتدابير المحددة لمنع النزاعات وانعدام الأمن في وسط أفريقيا، انطلق المتكلمون من تعداد عوامل النزاعات في وسط أفريقيا إلى إقتراح التدابير الكفيلة بتحسين منع الأزمات وإدارتها فضلا عن المحافظة على الأمن وذلك على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والقاري.

وقد أشير من جديد إلى هشاشة مؤسسات الدولة وفشل عمليات الانتقال الديمقراطي واستغلال الاختلافات الإثنية وانتشار المجموعات شبه العسكرية والتداول السائب للأسلحة، بوصفها عوامل رئيسية في النزاعات وفي انعدام الأمن في وسط أفريقيا. كما أشير إلى الآثار غير المباشرة للتدابير التي توصي بها مؤسسات بريتون وودز ومعالجة المعلومات المتعلقة بأفريقيا من قبل وسائط الإعلام الجماهيري الدولية.

وقد شددت التدابير المقترحة استجابة لهذا الوضع بصورة أساسية على مفهوم تبادل ونشر الثقافة الديمقراطية ومراعاة الأقليات ورفض الإقصاء وتعزيز التعاون دون الإقليمي واللجوء إلى الوساطة والأخذ مجددا بالديمقراطية والدولة عن طريق زيادة مراعاة القيم الأفريقية.

٤ - وعند تناول موضوع إعادة السلام وحفظه، دُرست إمكانيات ومعوقات وضع آليات لإعادة إقرار السلام وحفظه في وسط أفريقيا، كفيلة بأن تستخدم في حالة النزاعات أو التهديدات الخطيرة للسلام.

وتم التأكيد، في هذا الصدد، على ضرورة العمل على تعزيز الثقة بين بلدان وسط أفريقيا، لا سيما عن طريق تنظيم مناورات مشتركة بين قواتها المسلحة.

وتم إبراز أهمية بذل الجهود لتحسين مواءمة الأسلحة والمعدات العسكرية من منظور نشر قوات متعددة الجنسيات دون إقليمية في مناطق النزاع.

وأخيرا، أتاحت الإشارة إلى مسائل التدريب الفرصة للإشارة إلى ضرورة العمل على أن تراعي المساعدة الأجنبية على النحو الواجب في هذا المجال دواعي القلق التي عبرت عنها بلدان المنطقة دون الإقليمية حسب أهداف كل منها.

٥ - وخصصت مناقشة موضوع تدابير تعزيز السلام لدراسة توصيات الأمين العام للأمم المتحدة المتعلقة بتنفيذ تدابير تهدف إلى تقليص مخاطر استئناف النزاعات والإسهام في خلق أنسب الظروف للمصالحة الوطنية وإعمار وإنهاض البلدان التي خرجت من النزاع.

وأكد المشاركون الأهمية الأساسية لهذه التدابير وضرورة تنفيذها بمجرد انتهاء النزاعات. وتتمثل هذه التدابير عموما في إعادة إنشاء المؤسسات ونزع السلاح وتسريح وإعادة إدماج قدامى المقاتلين وإعادة اللاجئين والمشردين إلى أوطانهم وإسكانهم من جديد وتعزيز الديمقراطية والحكم السليم وتخفيض مجموع الأسلحة الخفيفة المتداولة ونزع سلاح المجموعات أو الأفراد الذين يحوزونها وخلق ثقافة للسلام ترتكز على المبادئ والممارسات الديمقراطية المؤكدة والتسامح والتعايش السلمي بين الجماعات العرقية وتعبئة الموارد الداخلية والدولية لتحقيق الإعمار والانتعاش على الصعيد الاقتصادي.

٦ - وعند تناول موضوع تعزيز القانون الإنساني الدولي، انتقد المشاركون الانتهاكات الجماعية والمتكررة لقواعد القانون الإنساني الدولي المرتكبة في نزاعات متعددة اندلعت في وسط أفريقيا وكانت ضحاياها الرئيسية هي الطبقات الضعيفة من السكان (الشباب والأطفال والمدنيين واللاجئين) وموظفي المنظمات الإنسانية.

وتم التأكيد على ضرورة زيادة نشر قواعد القانون الإنساني الدولي وتعزيز احترامها سواء باعتماد تدابير قانونية وتنظيمية وعملية تهدف إلى معاقبة انتهاكات القانون الإنساني الدولي أو بإدراج دراستها في برامج التعليم العسكري أو المدني.

٧ - وتم النظر في توصيات الأمين العام للأمم المتحدة المتعلقة بتعزيز الحكم السليم والتنمية المستدامة في إطار موضوعين فرعيين.

ففيما يتعلق بالموضوع الفرعي الأول المخصص لتعزيز الحكم السليم، انكب المشاركون على تحديد مفهوم الحكم السليم وبحث مدى أهميته لتعزيز السلام والتنمية المستدامة في وسط أفريقيا.

وأبرزوا الطابع المتعدد الأبعاد للمفهوم الذي يشمل دواعي القلق ذات الطبيعة السياسية والأيديولوجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعرقية. وخلصوا إلى العناصر الأساسية التالية: الوضوح في إدارة الشؤون العامة والخضوع للمساءلة واحترام حقوق الإنسان والمشروعية وتعزيز الديمقراطية وتحسين إدارة الموارد، ... الخ.

ومكنت مناقشة الموضوع الفرعي الثاني المتعلق بتعزيز التنمية المستدامة من إبراز العلاقة الوثيقة بين السلام والتنمية.

وتم التأكيد على ضرورة تعزيز بلدان وسط أفريقيا لجهودها بغية خلق الظروف المناسبة للنمو الاقتصادي وتحقيق التنمية البشرية المستدامة الكفيلة بمنع النزاعات. وتم التسليم بأن هذه الجهود، وإن كانت ضرورية، لن تكون كافية دون دعم المجتمع الدولي ولا سيما المؤسسات الدولية والممولين الثنائيين.

وكانت مناقشة كل موضوع من المواضيع المقررة مناسبة لتبادل وجهات النظر بشكل واسع وبناء بين المقدمين والمشاركين.

وسلم المشاركون، عقب ما أدلى به سعادة السيد أوغستان كونتشو كوميني، وزير الدولة المكلف بالعلاقات الخارجية بالكاميرون بأن عدة قرارات متخذة في إطار اللجنة الاستشارية الدائمة للأمم المتحدة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا تتلاقى مع توصيات صاغها الأمين العام في تقريره.

ثالثا - التوصيات

في ختام هذه الأعمال، أثنى المشاركون بالإجماع على الأمين العام للأمم المتحدة لتقريره عن "أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها" الذي يرى المشاركون أنه يشكل وثيقة تحليلية مرجعية ممتازة بشأن النزاعات في أفريقيا.

كما أشاد المشاركون بالمبادرة السعيدة لتنظيم هذه الحلقة الدراسية وبنوعية الشخصيات البارزة والخبراء الذين أعدوا المذكرات التمهيدية وقدموها، وبالمشاركة القوية لدول وسط أفريقيا وبالمستوى العالي لتمثيلها وبالتدابير العملية التي اتخذها البلد المضيف والأمم المتحدة لكفالة سير الحلقة ونجاحها.

وأكدت الحلقة الدراسية توافق الآراء بين الأفكار الواردة في تقرير الأمين العام والأفكار التي توصل إليها المشاركون في المناقشات، وصاغت الحلقة الدراسية واعتمدت التوصيات التالية:

١ - <u>تعزيز ديمقراطية تشاركية</u>

- تشجيع تنظيم انتخابات حرة وشفافة في بلدان وسط أفريقيا؛

- تعزيز دولة الحق والقانون وتنفيذ سياسة ديمقراطية تسمح بالمشاركة التامة لجميع القوى الاجتماعية والأقليات في الحياة السياسية؛

- نشر ثقافة ديمقراطية وثقافة سلام في وسط أفريقيا.

٢ - <u>تشجيع التسوية السلمية للخلافات</u>

- تشجيع الحوار الدائم بين الجهات العاملة في الحياة الوطنية دون استثناء بغية تدعيم إجراءات السلام الجارية ومنع حدوث نزاعات جديدة؛

- تعزيز دور المجتمع المدني لا سيما جمعيات النساء والشباب في الجهود المبذولة لمنع الأزمات والنزاعات وتسويتها؛

- تعيين وسطاء وطنيين مكلفين بإنهاء الأزمات وتجنب تحول الخلافات إلى نزاعات مسلحة، وخلق قاعدة معلومات عن الوسطاء الأفريقيين المختارين حسب مصداقيتهم الاجتماعية؛

- خلق شبكات لتبادل المعلومات وللتعليم على مستوى المنطقة دون الإقليمية بغية تمكين الأطر المستقبلية ولا سيما الشباب والنساء من إقامة علاقات ثقة؛

- تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى غاية إقامة سلام وأمن دائمين في إقليم أفريقيا الوسطى برمته.

٣ - مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة وانتشارها

- إنشاء لجان وطنية مكلفة بمكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة؛

- التماس تكوين بعثة استشارية لمراقبة وجمع الأسلحة في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية من الأمين العام للأمم المتحدة؛

- إعداد ميثاق جماعي للاستثمارات ينص على تدابير قسرية إزاء الشركات التي ترعى ميليشيات مسلحة؛

- إعداد سجل دون إقليمي للأسلحة التقليدية؛

- مراجعة القوانين الوطنية المتعلقة بحمل السلاح وتنسيقها؛

- نزع السلاح وإعادة توطين عناصر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المتواجدة في إقليم أفريقيا الوسطى ومنح مساعدة سوقية للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى لتمكينها من كفالة الأمن على الحدود بشكل فعال.

٤ - تعزيز التعاون في مجالي الدفاع والأمن

- تعزيز التعاون المدني بين القوات المسلحة وقوات الأمن في المنطقة دون الإقليمية؛

- الإسراع بعملية إعداد وتحقيق مشروع التدريبات المشتركة الذي يدعى "بيونغو - ٩٨" لمحاكاة عمليات حفظ السلام؛

- تعزيز زيادة التعاون بين وزارات الدفاع والوزارات العلمية بغية تشجيع تحسين الإحكام في رسم خرائط المنطقة؛

- إنشاء كيان للاتصال بين الدول يكلف بإبلاغ المجتمع الدولي بصورة وافية بالمسائل المتعلقة بوسط أفريقيا.

٥ - تعزيز القانون الإنساني الدولي

- الإسراع بعملية إنشاء مركز لتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية في ياوندي، وفقا لمقررات الاجتماعات السابقة للجنة الاستشارية؛

- تسجيل منظم للمسائل الإنسانية في جدول أعمال اجتماعات اللجنة؛

- النشر المنظم لقواعد القانون الإنساني، لا سيما بإدماجها في برامج التعليم العسكري والمدني؛

- وضع آليات لردع انتهاكات القانون الإنساني الدولي على الصعيد التشريعي والتنظيمي؛

- استلام الهيئات القانونية الداخلية في بلدان وسط أفريقيا للصكوك القانونية الدولية المتعلقة بحماية الأطفال والنساء واللاجئين، لا سيما في حالات النزاعات المسلحة.

٦ - تعزيز آلية لحفظ السلم وإعادة إقراره

- تطوير علاقات التعاون بين بلدان المنطقة دون الإقليمية في مجال تعزيز قدرات حفظ السلام؛

- ضرورة الإسراع بإنشاء هيئة لمنع النزاعات في وسط أفريقيا وإدارتها وتسويتها؛

- الإسراع بعملية تعديل النصوص التأسيسية للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا حتى يتسنى إدخال مجلس السلام والأمن لوسط أفريقيا (كوباكس) في هذه المؤسسة، وفقا لما قـــــرره رؤساء دول وحكومات وسط أفريقيا الذين اجتمعوا في مالابو يوم ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٩.

٧ - تعزيز الحكم السليم

- تخصيص أرباح النمو الاقتصادي بصورة أولية للإصلاحات والتدابير والمشاريع التي تهم أكبر عدد من السكان لا سيما أضعف طبقات السكان؛

- مكافحة جميع أشكال التمييز ضد النساء والشباب أو التمييز على أساس العرق أو الانتماء الإقليمي في الترقية للوظائف السامية في الدولة؛

- منح الأولوية للشباب والنساء في برامج الحكم السليم وتخصيص حيز للشباب في هذه البرامج بشكل منظم؛

- وضع برامج للحكم السليم في جميع بلدان وسط أفريقيا.

٨ - تعزيز التنمية المستدامة

- تكثيف الجهود من أجل تعزيز التنمية الاجتماعية والقضاء على الفقر في بلدان وسط أفريقيا؛

- تعزيز العدالة الاجتماعية والقضاء على جميع أشكال التمييز في النشاط الاقتصادي؛

- خلق بيئة مناسبة للاستثمارات والنمو الاقتصادي في بلدان وسط أفريقيا.

٩ - تعزيز التكامل دون الإقليمي

- إنعاش التكامل الاقتصادي وتعزيز المبادلات المتعددة الأشكال بين بلدان وسط أفريقيا؛

- إنشاء كيان دون إقليمي مكلف بتيسير تطبيق قرارات رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن حركة بعض الفئات من الأشخاص وإدارة الحدود وحمايتها؛

- تعزيز إدماج مواطني وسط أفريقيا في النسيج الاقتصادي لكل بلد؛

- الإسراع بعملية إنشاء برلمان دون إقليمي في وسط أفريقيا، وفقا لما قرره رؤساء الدول وحكومات البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا خلال اجتماع مالابو المعقود في حزيران/يونيه ١٩٩٩.

١٠ - مسائل أخرى

- إنشاء كيان لمتابعة توصيات الحلقة الدراسية في كل بلد.

وأشاد المشاركون أخيرا بالمناخ الطيب الذي ساد أثناء أعمالهم وعبروا عن شكرهم لرئيس جمهورية الكاميرون، سعادة السيد بول بيا وأفراد الشعب الكاميروني على حرارة استقبالهم وحفاوة ضيافتهم.

تم في ياوندي يوم ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٩.

- - - - -